Pal-Think
FOR STRATEGIC STUDIES
بال ثينك للدراسات الإستراتيجية
مؤسسة تفكير وعمل فلسطينية
A Gaza-Based Palestinian Think and Do Tank

ورقة عمل 2025 / 014

المساعدات الإنسانية كأداة للهيمنة: تداعيات ممارسات التوزيع على التماسك الاجتماعي، الكينونة، والقدرة على الفعل الذاتي للفرد في قطاع غزة

اعداد الباحثة:

وسام أبو عمرو

بدعم من :

NED
NATIONAL ENDOWMENT FOR DEMOCRACY
SUPPORTING FREEDOM AROUND THE WORLD

سبتمبر 2025

Pal-Think
FOR STRATEGIC STUDIES
بال ثينك للدراسات الإستراتيجية
مؤسسة تفكير وعمل فلسطينية
A Gaza-Based Palestinian Think and Do Tank

المساعدات الإنسانية كأداة للهيمنة:

تداعيات ممارسات التوزيع على التماسك الاجتماعي، الكينونة، والقدرة على الفعل الذاتي للفرد في قطاع غزة

اعداد:

وسام أبو عمرو

بدعم من:

NED
NATIONAL ENDOWMENT FOR DEMOCRACY
SUPPORTING FREEDOM AROUND THE WORLD

سبتمبر 2025

الآراء الواردة في هذه الورقة لا تعبر بالضرورة عن وجهة بال ثينك أو الجهة المانحة

في قلب الأزمة الانسانية الممتدة في قطاع غزة ومع مرور أكثر من اثنين وعشرين شهراً منذ اندلاع الحرب في السابع من أكتوبر ٢٠٢٣، أصبحت المساعدات الانسانية جزءاً لا يتجزأ من المشهد اليومي لسكان القطاع ، ليس فقط بسبب حجم الكارثة الإنسانية الناتجة عن الحصار والعمليات العسكرية وعمليات الهدم والتدمير والنزوح، بل أيضًا لأن أكثر من ثلثي السكان يعتمدون عليها كمصدر رئيسي للغذاء والاحتياجات الأساسية، هذا الاعتماد المتزايد جعل المساعدات تتحول من تدخلات طارئة محدودة إلى عنصر بنيوي في إدارة الحياة اليومية، بحيث ارتبط بقاء الأفراد والأسر على قيد الحياة مباشرة بانتظام أو اضطراب تدفق هذه المساعدات.

منذ عام١٩٥٠ أي بعد تأسيسها بسنة شكلت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) العمود الفقري للعملية الإغاثية، حيث ضمنت وصول المساعدات إلى مستحقيها بدرجة من العدالة والكرامة، مستندة إلى ولايتها التاريخية في حماية اللاجئين الفلسطينيين الذين يمثلون ما نسبته 70% من سكان القطاع.[1] إلا أن إسرائيل عملت خلال حملتها العسكرية المستمرة على تهميش الدور الأممي، بل وشنّت حملة منهجية لتقويض الأونروا، وصلت إلى حد حظر عملها في فلسطين بدعوى ارتباطها بحركة حماس، وهي ادعاءات نفاها عدد من وكالات الإغاثة الدوليين.

منذ مارس للعام ٢٠٢٥ ومع فرض حصار شامل استمر لشهرين متتاليين منع دخول أي مساعدات أو بضائع تجارية إلى القطاع وتفاقم أزمة المجاعة، برزت منظمة Gaza Humanitarian Foundation والتي تعرف نفسها بأنها منظمة إنسانية غير ربحية ممولة من الحكومتين الأمريكية والاسرائيلية وتأسست في فبراير 2025 _بوصفها الآلية المفضلة لإسرائيل في إدارة المساعدات داخل القطاع. وتولت المنظمة في مايو 2025 مهمة إدارة وتوزيع المساعدات.

ورغم حداثة عهدها، لعبت GHF دورًا محوريًا في إعادة تشكيل أنماط التوزيع، إلا أن هذا الدور ارتبط بممارسات أثارت موجة واسعة من الانتقادات الدولية بسبب ممارساتها في غزة، والتي وُصفت بأنها تهدد بتطبيع نمط من العمل الإنساني يفتقر إلى المعايير الأساسية للحياد والكرامة. من الطابع العشوائي للتوزيع، وانعدام الشفافية، وتعرض المدنيين لمخاطر مباشرة كالازدحام وإطلاق النار. وفقًا للأمم المتحدة، منذ 27 مايو، قُتل أكثر من 1,300 فلسطيني أثناء السعي للحصول على الغذاء، بما في ذلك أكثر من 800 بالقرب من مواقع توزيع GHF.[2] وأشارت

[1] https://unispal.un.org/pdfs/UNRWAEMERAPPEAL_2014.pdf

[2] https://www.un.org/unispal/document/ohchr-killings-of-palestinians-seeking-food-in-gaza-continue-as-starvation-deepens-press-release/

منظمة أطباء بلا حدود (MSF) إلى أن هذه المواقع تعمل على أساس "من يصل أولاً يحصل"[3]، بحيث يحصل على الإمدادات الأقوى جسديًا وليس الأكثر حاجة. تُظهر هذه الأرقام كيف أن ممارسات توزيع GHF لا تؤثر فقط على الوصول إلى الغذاء، بل تهدد الكرامة الإنسانية وسلامة المستفيدين مباشرة وبذلك انتقلت الإشكالية من حجم المساعدات إلى كيفية توزيعها وما تتركه من تداعيات على الكرامة الفردية والتماسك الاجتماعي.

تهدف هذه الورقة إلى دراسة أثر ممارسات توزيع المساعدات –باستخدام نموذج GHF – على البنية الاجتماعية في غزة، مع التركيز على بعدين أساسيين: الكرامة الإنسانية، والقدرة على الفعل الذاتي من جهة، **و**التماسك الاجتماعي من جهة أخرى. وتفترض الورقة أن غزة، باعتبارها منطقة نزاع خاضعة لحصار طويل الأمد مع جولات متكررة من الحروب وتداخل الأبعاد السياسية والانسانية، تمثل حالة فريدة تكشف بوضوح العلاقة المعقدة بين المساعدات الإنسانية وإعادة تشكيل المجتمع في ظروف الطوارئ. ومن هنا، تسعى الورقة للإجابة على السؤال المركزي: كيف تؤثر ممارسات توزيع المساعدات على الكرامة الفردية والتماسك الاجتماعي في قطاع غزة؟

خلفية: المساعداتالإنسانية في قطاع غزة قبل حرب السابع من أكتوبر

قبل اندلاع حرب أكتوبر 2023، كان قطاع غزة يعيش أصلًا في ظروف إنسانية حرجة جعلت المساعدات الدولية جزءًا لا يتجزأ من حياة السكان. فوفقًا **لتقرير** مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ما يقارب 80% من سكان غزة كانوا يعتمدون على المساعدات الدولية لتلبية احتياجاتهم الأساسية. [4]وقد شكّلت الأونروا (وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين) العمود الفقري في هذا النظام، إذ تولت توزيع المساعدات الغذائية والخدمات التعليمية والصحية لأكثر من مليوني لاجئ في القطاع، وضمنت وصولها بصورة أكثر تنظيمًا وعدالة.

على الصعيد الاقتصادي، كان الوضع في غزة شديد التدهور حتى قبل الحرب الأخيرة. فقد بلغ معدل البطالة في القطاع 46% مقارنة بـ 14% في الضفة الغربية وفق الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني [5]، فيما كانت النساء والشباب يتحملون العبء الأكبر من هذا الإقصاء الاقتصادي. أما على مستوى الفقر، فقد أظهرت بيانات البنك الدولي (2022) أن ما يقارب 59% من سكان غزة يعيشون تحت خط الفقر، ما جعل الاعتماد على المساعدات ضرورة يومية لا خيارًا ثانويًا

[3] https://www.msf.org/sites/default/files/2025-08/MSF-Gaza-ThisIsNotAid-FINAL.pdf?utm_source=chatgpt.com

[4] https://unctad.org/press-material/prior-current-crisis-decades-long-blockade-hollowed-gazas-economy-leaving-80

[5] https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_En_LFSQ012023E.pdf

أما من حيث التدفقات، فقد كان القطاع يستقبل نحو 500 شاحنة مساعدات يوميًا قبل أكتوبر 2023 عبر المعابر، وهو ما شكّل شريان حياة رئيسي يغطي الغذاء والدواء والسلع الأساسية. هذا التدفق، رغم محدوديته، حافظ على مستوى معين من الاستقرار النسبي، قبل أن ينقطع بشكل شبه كامل بعد الحرب[6].

الإطار النظري:

ترتكز هذه الورقة على ثلاثة مفاهيم أساسية مترابطة: **الكرامة الإنسانية (Human Dignity)**، **القدرة على الفعل الذاتي الفردية (self- Agency)**، و**التماسك الاجتماعي (Social Cohesion)**.

تشكّل هذه المفاهيم عدسة تحليلية. لقراءة تداعيات وآثار الممارسات في عمليات توزيع المساعدات الإنسانية في غزة، وتحديداً تجربة منظمة غزة الإنسانية GHF ويأتي هذا الاختيار انطلاقًا من كون الكرامة الإنسانية تمثل حجر الأساس لأي استجابة إغاثية تحترم الإنسان كغاية بحد ذاته، فيما تعكس القدرة على الفعل الذاتي جوهر استقلالية الفرد وحقه في اتخاذ القرارات المرتبطة بحياته واحتياجاته. أما التماسك الاجتماعي، فيوضح كيف أن المساعدات لا تقتصر آثارها على الأفراد بشكل منفرد، بل تمتد لإعادة تشكيل العلاقات داخل المجتمع، إمّا عبر تعزيز التضامن أو تفكيك النسيج الاجتماعي. إن الجمع بين هذه المقاربات الثلاث يتيح فهمًا متعدد الأبعاد، يبرز كيف تعيد المساعدات صياغة علاقة الفرد بذاته، وعلاقته بمحيطه الاجتماعي، في ظل ظروف إنسانية قسرية ومعقدة.

1. الكرامة الإنسانية (Human Dignity)

الكرامة الإنسانية تمثل حجر الأساس في منظومة حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وتعني أن لكل فرد قيمة أصيلة وحقوق متأصلة يجب احترامها بغض النظر عن وضعه الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي. يشمل ذلك معاملته بطريقة تحفظ إنسانيته دون إذلال أو تمييز، وألا يتعرض للتهديد أو العنف في الظروف القاسية. وتؤكد معايير Sphere أن الكرامة لا تقتصر على تلبية الاحتياجات المادية، بل تشمل أيضًا أسلوب تقديم المساعدة: هل يتم احترام خصوصية المستفيدين؟ هل يُنظر إليهم كأصحاب حقوق أم كمتلقين سلبيين للصدقات؟[7]

أي آلية توزيع تفرض الانتظار في طوابير طويلة أو تعريض المستفيدين للخطر أو المفاضلة بين الأقوى جسديًا والأكثر حاجة، تشكل انتهاكًا مباشرًا للكرامة الإنسانية.

[6] https://www.un.org/sg/en/content/highlight/2023-10-27.html?utm_source=chatgpt.com
[7] Sphere Association, 2018

2. القدرة على الفعل الذاتي (Self- Agency)

تشير القدرة على الفعل الذاتي –باعتبارها مكون أساسي من الكرامة الانسانية– إلى قدرة الأفراد على التفكير والتصرف واتخاذ القرارات المتعلقة بحياتهم وظروفهم، بما يعكس استقلاليتهم ويمنحهم الإحساس بالسيطرة على مصائرهم،[8] فهي تعني أن الإنسان ليس مجرد متلقٍ سلبي للظروف أو القرارات المفروضة عليه، بل هو فاعل قادر على الاختيار والتأثير. في السياقات الإنسانية، غالبًا ما تتآكل هذه القدرة عندما تُفرض على المستفيدين أنواع وطرق المساعدة دون إشراكهم في تحديد احتياجاتهم أو منحهم بدائل حقيقية. عندها، يُختزل الأفراد في موقع "المتلقي السلبي" بدلاً من كونهم شركاء في صياغة الاستجابة الإنسانية. تظهر الأدبيات حول المساعدات النقدية[9] أن تعزيز القدرة الفردية على الفعل الذاتي عبر توفير النقد أو القسائم لا يسهم فقط في تحسين مستويات المعيشة، بل يعيد للأفراد إحساسهم بالاختيار والكرامة من خلال تمكينهم من اتخاذ القرارات بأنفسهم حول كيفية تلبية احتياجاتهم.

3. التماسك الاجتماعي (Social Cohesion)

يُقصد بالتماسك الاجتماعي درجة التضامن والترابط بين أفراد المجتمع أو بين الجماعات المختلفة داخله، بما يتيح لهم التعاون والمشاركة بسلام واستقرار. يشمل ذلك الثقة المتبادلة، الشعور بالانتماء، والمسؤولية الجماعية، ويعرف أيضاً بأنه حالة تتعلق بالتفاعلات الأفقية (بين الأفراد والجماعات) والعمودية (بين الأفراد والمؤسسات)، وتتجلى من خلال قيم مثل الثقة، الانتماء، الاستعداد للتعاون والمساعدة، والتي تنعكس في سلوكيات الأفراد وهو مؤشر على القدرة المجتمعية على الصمود والتعافي في أوقات الأزمات. في السياقات الإنسانية، يمكن لآليات التوزيع العشوائية أو التمييز بين مجموعات معينة أن تؤدي إلى تفكك العلاقات الاجتماعية، وتفاقم النزاعات على الموارد.

الترابط بين المفاهيم الثلاثة

تجادل هذه الورقة بأن غياب مراعاة الكرامة في آليات التوزيع (مثل الطوابير الطويلة أو غياب الخصوصية أو التعرض للإذلال) يقوض قدرة الفرد على الفعل الذاتي ويحوّل المستفيد إلى متلقٍ سلبي، ما ينعكس سلبًا على الثقة والتماسك الاجتماعي داخل المجتمع المحلي. ومن ثم، فإن معالجة هذه الجوانب ليست مسألة أخلاقية فحسب، بل شرط أساسي لتعزيز فعالية وشرعية العمل الإنساني.

[8] Sen, A. (1999). *Development as Freedom*.
[9] https://odihpn.org/en/publication/cash-transfer-programming-in-emergencies/

"إن المساعدات الإنسانية ليست مجرد "عمل خير" محايد، بل هي ممارسة ذات بعد سياسي واجتماعي تعيد تشكيل العلاقات بين المانحين والمنظمات والمجتمعات المستفيدة. حتى مع النوايا الحسنة، قد تسهم المساعدات في خلق هياكل قوة جديدة تتيح لفئات معينة السيطرة على الموارد، مما يقوّض العدالة الاجتماعية ويضعف التماسك الداخلي."

لقد تطرقت الكاتبة آنا ليندلي الى الموضوع في دراستها عن اللاجئين الصوماليين في كينيا، موضحة أن الأزمات الممتدة مثل النزوح الناتج عن الحرب الأهلية والفقر وانعدام الأمن تخلق حالة من الاعتماد الطويل الأمد على المساعدات الإنسانية. في هذه الحالة، كان توزيع المساعدات يتم عبر نظام مركزي تديره المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) والمنظمات الدولية، باستخدام قوائم مسجلة مسبقًا وحصص غذائية دورية. إلا أن هذه الآليات أسفرت عن إعادة إنتاج هياكل قوة محلية، حيث تمكنت النخب من السيطرة على قوائم التوزيع والحصول على أفضل الموارد، في حين عانى غير المسجلين من الإقصاء، مما أدى إلى تفاقم التوترات الاجتماعية الداخلية. علاوة على ذلك، نشأت صراعات مع المجتمع المضيف الكيني الذي شعر بأن اللاجئين يستحوذون على الموارد والخدمات على حسابه. ونتيجة لذلك، ضعُفت قدرة المجتمع على التعاون والتضامن، وتضررت الروابط الاجتماعية داخل مجتمع اللاجئين نفسه، مما أضعف التماسك الاجتماعي بشكل عام.[10]

وبالمثل، تشير الحالة في غزة إلى أن استمرار الصراع المزمن وممارسات توزيع المساعدات عبر منظمة **GHF** أنتج آثارًا عميقة على الكرامة الإنسانية والقدرة على الفعل الذاتي والتماسك الاجتماعي، إذ ساهمت هذه الآليات في خلق طبقات اجتماعية جديدة وتفاوت في الوصول إلى الموارد، وهو ما يضعف العدالة الاجتماعية ويهدد الروابط المجتمعية.

تحولات المساعدات الإنسانية في غزة بعد أكتوبر 2023

شهدت آليات إدخال وتوزيع المساعدات في غزة تحولات متسارعة عقب اندلاع الحرب، يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل رئيسية، تعكس تغيّر البيئة العملياتية والجهات الفاعلة المسيطرة على إدارة المساعدات.

المرحلة الأولى (أكتوبر 2023 – يناير 2025): النظام التقليدي بقيادة الأمم المتحدة

خلال هذه الفترة، اعتمدت المساعدات على البنية المؤسسية للأمم المتحدة وشركائها الدوليين والمحليين. دخلت معظم الشحنات عبر معابر كرم أبو سالم ورفح وإيرز، مع بعض الكميات الإضافية عبر الإسقاط الجوي أو الميناء البحري المؤقت. بلغ التدفق ذروته في أبريل 2024 مع أكثر من 6,700 شاحنة بحسب COGAT وحوالي

[10] https://research-portal.najah.edu/migrant/24425/?utm_source=chatgpt.com

5,600 شاحنة بحسب OCHA، لكنه انخفض لاحقًا بشكل ملحوظ ليصل إلى نحو 2,200 شاحنة في ديسمبر وفق أرقام الأمم المتحدة.

المرحلة الثانية (يناير – مايو 2025): تدفق كثيف مؤقت ثم توقف مفاجئ

مع دخول الهدنة الثانية في 19 يناير 2025، ارتفع معدل المساعدات بشكل غير مسبوق، حيث سُمح بدخول ما يصل إلى 600 شاحنة يوميًا (حوالي 4,200 شاحنة أسبوعيًا). خلال الفترة الممتدة حتى مطلع مارس، دخل أكثر من 25,200 شاحنة تحمل ما يزيد عن 447 ألف طن من المساعدات، شملت الغذاء والماء والوقود والمستلزمات الطبية. لكن هذا التدفق الكثيف لم يستمر، إذ سرعان ما توقفت الإمدادات بشكل شبه كامل في مارس، على خلفية اتهامات باستخدام المساعدات لأغراض عسكرية.

المرحلة الثالثة (منذ مايو 2025): آلية GHF الجديدة وإعادة هندسة مشهد المساعدات

بعد أكثر من شهرين من تعليق إدخال المساعدات، أعلنت إسرائيل في 27 مايو 2025 عن إطلاق آلية جديدة بقيادة مؤسسة **GHF**، بالتوازي مع عملية "مركبات جِدعون". وفي الوقت الذي أصبح فيه حوالي 90% من سكان غزة (1.9 مليون شخص) نازحين داخليًا، يعيشون في نطاق لا يتجاوز 13% من مساحة القطاع.[11]

هذه الخطوة لم تكن مجرد تغيير تقني في آليات التوزيع، بل مثلت تحولًا سياسيًا عميقًا في بنية العمل الإنساني داخل غزة.

ظهرت GHF في وقت كانت فيه إسرائيل قد أضعفت دور وكالة الأونروا بصورة ممنهجة عبر تجفيف مواردها المالية، والتحريض السياسي والإعلامي ضدها، واتهامها بالانحياز والتواطؤ مع الفصائل. بالتالي، شكّل إدخال GHF بديلًا عمليًا عن الأونروا والمنظومة الأممية التقليدية، وفتح الباب أمام خصخصة المساعدات الإنسانية عبر الاعتماد على شركات أمنية أمريكية خاصة لتأمين المراكز.

آلية GHF اعتمدت على مراكز توزيع محدودة العدد وتحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية، مع قدرة استيعابية تصل إلى 300 ألف شخص لكل مركز أسبوعيًا، أي ما يقارب 1.2 مليون مستفيد. غير أن هذه الآلية، التي رُوِّج لها على أنها "أكثر كفاءة" و"أكثر أمانًا"، قوبلت بانتقادات واسعة. منظمات الأمم المتحدة وصفتها بأنها إطار سياسي

11 https://elnetwork.eu/policypaper/humanitarian-aid-to-gaza-inss-report/?utm_source=chatgpt.com

مُسيّس يهدف إلى إعادة تشكيل السيطرة داخل غزة أكثر من كونه استجابة إنسانية بحتة. كذلك، رُصدت حوادث مأساوية في محيط مراكز التوزيع، حيث أُصيب المدنيون بالرصاص أو التدافع، مسجّلين بحسب OCHA خلال الفترة بين 27 مايو و7 يوليو 758 وفاة وأكثر من 5,000 إصابة.[12]

بهذا المعنى، لا يمكن فهم GHF كآلية توزيع غذاء فقط، بل كجزء من استراتيجية إسرائيلية أشمل لـ إعادة هندسة العمل الإنساني في غزة، عبر إضعاف المؤسسات التقليدية (مثل الأونروا) وإدخال نموذج جديد يقوم على الضبط الأمني والرقابة المشددة، على حساب مبادئ الكرامة والحياد والاستقلالية التي تقوم عليها المساعدات الدولية.

عسكرة المساعدات الانسانية

تُظهر تجربة GHF في غزة ملامح واضحة لـ عسكرة الإغاثة، حيث تحوّلت المساعدات إلى أداة مرتبطة بالسلطة العسكرية الإسرائيلية. فمواقع التوزيع أُنشئت في مناطق تخضع لرقابة أمنية مباشرة، وأحيطت بمقاولين مسلحين، ما جعلها أقرب إلى "مناطق اشتباك" منها إلى فضاءات إنسانية آمنة. هذا الترتيب لا يُقوّض فقط مبادئ الحياد والاستقلالية التي يفترض أن يقوم عليها العمل الإنساني، بل يزرع الخوف لدى المدنيين ويجعل الحصول على الغذاء مشروطًا بالخضوع للهيمنة العسكرية.

كما أن استبعاد الوكالات الأممية والجهات المحلية –التي شددت علنًا على رفضها التعاون مع هذه الآلية –يعكس تحييد الخبرة المتراكمة، وفرض نموذج يفتقر إلى الشفافية والرقابة. ويزيد اللجوء إلى شركات أمنية خاصة دون ضوابط واضحة من هشاشة البيئة الإنسانية، إذ تتضاعف حالات استخدام القوة المفرطة ضد المنتظرين في الطوابير .

هذه الممارسات لا تنتج فقط بيئة غير آمنة، بل تحوّل المساعدات إلى وسيلة إكراه جماعي: المدنيون يُجبرون على دخول مناطق عسكرية مزدحمة، فيخسرون أرواحهم أو يُهجَّرون قسرًا نحو مراكز محصّنة. فضلًا عن ذلك، يخلق حصر التوزيع في مناطق معينة –خصوصًا جنوب القطاع –حالة من التمييز الجغرافي تقوّض مبدأ العدالة في الوصول الإنساني.

في ضوء القانون الدولي الإنساني، يمثل هذا النموذج انتهاكًا صارخًا، ليس فقط لأنه يستخدم الغذاء كسلاح، بل لأنه يهدد مباشرة كرامة الأفراد وقدرتهم على الفعل الذاتي، إذ يحوّل السعي وراء لقمة العيش إلى تجربة قسرية قائمة على الخضوع للسلطة العسكرية بدل أن تكون حقًا إنسانيًا محميًا.[13]

[12] https://www.ochaopt.org/content/gaza-humanitarian-response-update-22-june-5-july-2025?utm_source=chatgpt.com

[13] Independent Commission for Human Rights (ICHR). (2025). Fact Sheet: The Gaza Humanitarian Foundation and the Militarization of Relief. Gaza.

وهكذا، فإن عسكرة المساعدات لا تبقى في مستوى السياسات والإجراءات، بل تمتد آثارها لتشكّل الحياة اليومية للفلسطينيين عند مراكز التوزيع، حيث تتحول الطوابير والطرود الغذائية إلى مسرح مكثّف للعنف الرمزي والمادي.

تداعياتالأزمةالإنسانية وممارساتالتوزيع على قيم وهيكلية المجتمع

أمام مراكز توزيع المساعدات في غزة، لم يعد المشهد مجرد طوابير للحصول على صندوق غذائي، بل تحوّل إلى فضاء اجتماعي جديد يعكس اختلالات القوة والعنف الرمزي. منذ ساعات الصباح، يتجمّع المئات في ظروف بالغة الخطورة، حيث يضطرون إلى الانبطاح أرضًا لتفادي القنص المباشر، قبل أن يُسمح لهم بالدخول إلى ساحات مكدّسة بالطرود. غير أن هذه المواقع غالبًا ما تقع في مناطق نائية بعيدة، ما يجعل الوصول إليها صعبًا، خصوصًا على كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، الذين يُستبعدون فعليًا من الاستفادة.[14]

داخل هذه الساحات، تفرض أنماط جديدة من السيطرة نفسها. في المقدمة، تقف جماعات مسلّحة بأسلحة نارية، تعمل كعصابات منظّمة توفر الحماية لبعضها البعض؛ يتولى بعض أفرادها منع الناس من الوصول إلى الشاحنات أو الطرود، فيما ينشغل آخرون بسرقتها مباشرة. هؤلاء يستحوذون على المواد الأعلى قيمة كالسكر والزيت والطحين، لا بدافع الحاجة وإنما بغرض إعادة البيع في السوق خاصة مع المكاسب الكبيرة التي يحققها بيع هذه المواد مع اشتداد المجاعة وارتفاع الاسعار. يليهم فاعلون أقل تنظيمًا، مسلحون بالسكاكين أو أدوات حادة، يستحوذون على المواد المتبقية متوسطة القيمة وهؤلاء هم ايضاً من الشباب المتحمسين للبيع وتحقيق مكاسب سريعة بطرق سهلة. أمّا الفئة الثالثة والأضعف فهي الأسر الجائعة التي لا تصلها سوى بقايا متناثرة أو صناديق فارغة، وغالبًا ما تتعرض للاعتداء من الفئتين السابقتين حتى إن نجحت في حمل كيس طحين في طريق العودة. في المحصلة، يتوزع "المستفيدون" ضمن هرمية قسرية: منظمون مسلحون، فاعلون فرديون، ثم محرومون من كل شيء.

هذه المشاهد ليست عفوية، بل تحدث في إطار منظومة توزيع فرضتها مؤسسة غزة الإنسانية (GHF)، التي أنشأتها إسرائيل بدعم أمريكي منذ فبراير 2025، لإدارة المساعدات في مناطق تحت السيطرة العسكرية المباشرة. جميع مراكزها الأربعة تقع في مناطق "مُؤمّنة" من قبل متعاقدين أمريكيين[15]، فيما تسيّر القوات الإسرائيلية دوريات حولها.

[14] https://www.ohchr.org/en/press-releases/2025/08/un-experts-call-immediate-dismantling-gaza-humanitarian-foundation

[15] https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2025/05/09/us-gaza-aid-plan-un-rejection-intl-4

ويتعين على الفلسطينيين المرور بعمليات تحقق بيومتري وفحص للهوية قبل الوصول إلى المساعدات. منظمة "أطباء بلا حدود" أشارت إلى دقة الإصابات التي طالت الأطراف السفلية والجزء العلوي من أجساد الضحايا، ما يوحي باستهداف متعمد داخل مراكز التوزيع. في المحصلة، فيما أشارت إلى أن معظم الجثث التي استقبلتها كانت لشبان في العشرينات بثقوب رصاص في الجزء العلوي من أجسادهم.[16]

التقارير الحقوقية والإنسانية أكدت حجم الكارثة: أكثر من 1,400 قتيل و4,000 جريح سقطوا أثناء محاولتهم الحصول على الغذاء، بينهم ما لا يقل عن 859 شخصًا قُتلوا قرب مواقع GHF منذ بدء عملها في ما حتى, 2025 أغسطس .فيما وصفت شهادات الأهالي المشهد بأنه "ذلّ" يومي: انتظار يمتد من الصباح حتى المساء من أجل صندوق قد لا يحتوي على الاحتياجات الأساسية، أو مشاهد اقتحام البوابات والتدافع تحت وابل الرصاص. هذا الواقع يفتح أيضًا الباب أمام اعتقالات جماعية، إذ جرى توقيف عشرات الشباب عند نقاط التوزيع ، في إطار ممارسات تجعل من "المساعدات" أداة ضبط أمني بقدر ما هي وسيلة إغاثة

هكذا، يصبح فضاء التوزيع في غزة مختبرًا صادمًا لفهم كيف يمكن للمساعدات أن تتحول من رمز للنجدة إلى أداة للعنف وإعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية.

الأثر على الكرامة الإنسانية

تتحول مشاهد الطوابير والتدافع حول مراكز المساعدات إلى مساحات إذلال جماعي، حيث يفقد الناس أبسط أشكال الاحترام لذاتهم. يقول أحد الغزيين لبي بي سي: "هذا ذلّ... نفعل ذلك بسبب المجاعة، لا شيء هناك... نريد السكر لإعداد الشاي" .[17] وفي شهادة أخرى، يصف شاب اعتُقل قرب نقطة توزيع غرب رفح: "بعتبرونا كلاب" ، بعد تعرضه مع تسعة آخرين للتعذيب داخل السجون الإسرائيلية [18]. وحتى من ينجح في الوصول إلى كيس طحين أو علبة زيت، قد يواجه القتل أو الإصابة في الطريق، كما عبّر أحد الناجين قائلاً: "لقمة العيش مغمّسة بالدم، الدبابات وطائرات الكواد كابتر والزوارق الحربية جميعها كانت تطلق النار علينا". هذه الممارسات لا تجرد الأفراد فقط من حقهم في الغذاء، بل تنتهك كرامتهم الإنسانية على نحو عميق وتسلبهم كذلك قدرتهم على الفعل الذاتي في تقرير احتياجاتهم أو حماية أسرهم، فتختزلهم في موقع المتلقي الخاضع للهيمنة بدل الفاعل القادر على الاختيار. هذا الانتهاك المزدوج للكرامة والقدرة على الفعل ينعكس بدوره على بنية التماسك الاجتماعي ويقوّض أسس التضامن داخل المجتمع

[16] https://www.msf.org/not-aid-orchestrated-killing
[17] https://www.bbc.com/arabic/articles/cqxe37yv49do
[18] مقابلة مع شاب تم اعتقاله قرب نقطة توزيع المساعدات ، العربية فلسطين

الأثر على التماسك الاجتماعي

بدل أن تُشكّل المساعدات أرضية للتضامن، أصبحت مدخلاً لتفتيت النسيج الاجتماعي. فعملية التوزيع أعادت إنتاج هرمية جديدة: عصابات مسلحة تفرض سيطرتها على المواد الأكثر قيمة، مجموعات أقل قوة تستولي على ما تبقى، وأغلبية محرومة لا تنال سوى الفتات. هذا النمط من "اقتصاد القوة" لا يقوّض فقط فرص العدالة، بل يزرع انقسامات جديدة بين فئات المجتمع، حيث تُبنى العلاقات على الخوف والاستغلال بدلاً من الثقة والتكافل.

إن الغياب المتكرر للكرامة والكينونة الفردية يترك أثرًا نفسيًا مدمّرًا، حيث يشعر المواطنون بالعجز واليأس، وبأنهم غير قادرين على تلبية احتياجات أسرهم. هذا الشعور بالهوان يقوّض الإحساس بالجدوى الفردية، ويجعل التواصل والتضامن مع الآخرين أكثر هشاشة. ومع الوقت، تتحول الصدمات المتكررة من أجل "لقمة العيش" إلى حالة من الانسحاب الاجتماعي وانهيار شبكات الثقة التي يفترض أن تعزز الترابط داخل المجتمع.

استراتيجيات التكيف في مواجهة أزمة توزيع المساعدات:

في ظل الانهيار شبه الكامل لشبكات الدعم التقليدية، وتحوّل ممارسات توزيع المساعدات إلى فضاءات خطرة تُهدّد الحياة والكرامة، لم يعد أمام الغزيين سوى البحث عن استراتيجيات تكيف تمكّنهم من الصمود في وجه الجوع والعنف. هذه الاستراتيجيات لم تكن مجرد حلول فردية آنية، بل منظومة متشابكة امتدت عبر مستويات متعددة: مؤسسات محلية ودولية سعت إلى إعادة تنظيم تدخلاتها في بيئة مقيدة سياسيًا وأمنيًا؛ شبكات عائلية وشعبية نسجت أنماطًا بديلة من التضامن والتبادل؛ وأفراد وجدوا أنفسهم يعيدون تعريف معاني البطولة والمخاطرة في سبيل تأمين لقمة العيش. إن تتبع هذه المستويات يكشف ليس فقط قدرة المجتمع على التكيف، بل أيضًا الثمن الباهظ الذي يُدفع من الكرامة والوكالة والتماسك الاجتماعي.

استراتيجيات التكيف في مواجهة أزمة المساعدات

1. على الصعيد المؤسساتي (المحلي والدولي)

على الصعيدالمحلي: حاولت منظمات المجتمع المدني الفلسطينية استعادة بعض الدور الإغاثي عبر مبادرات محدودة، مثل إنشاء مطابخ مجتمعية أو شبكات توزيع بديلة عن مراكز GHF، إلا أن عملها تعرّض للشلل بسبب القيود الأمنية الإسرائيلية وإضعاف الأونروا، التي كانت تاريخيًا العمود الفقري للخدمات الإنسانية في غزة، بالإضافة إلى المؤسسات الدولية الشريكة التي كانت تزود الجمعيات والمؤسسات المحلية بالمساعدات عبر المعابر. في هذا السياق، أشار السيد صالح الأسطل، مدير إحدى الجمعيات الإغاثية في جنوب قطاع غزة، إلى أن:"بعد إغلاق المعابر وتعذر دخول شاحنات المساعدات الغذائية، تحولنا للعمل في المطابخ المجتمعية ومحاولة شراء ما هو

موجود في السوق بأسعار مرتفعة جدًا. أصبح عملنا يركز على إدارة هذه المطابخ والأفران المجتمعية، بالإضافة إلى إدارة النفايات الصلبة وتوفير مياه الشرب للفئات المتأثرة[19].

أما على الصعيد الدولي، فقد ركزت منظمات مثل أطباء بلا حدود (MSF) والصليب الأحمر على الاستجابة الطبية لضحايا إطلاق النار في مواقع التوزيع، بدل تنظيم التوزيع نفسه، فيما طالبت الأمم المتحدة بضرورة عودة الإشراف الدولي المباشر لتفادي ما وصفته بـ "الإنسانية المموّهة" التي تمارسها إسرائيل عبر GHF[20]. هذه الممارسات أدت إلى فقدان ثقة المجتمع المحلي في دور المنظمات الدولية، إذ رأى الغزيون أن التوزيع أصبح أداة سياسية بامتياز، خاصة بعد عمليات القتل والاعتداءات المتكررة على المدنيين عند نقاط التوزيع، ما أظهر تواطؤًا بين الاحتلال الإسرائيلي، متعاقدين أمريكيين، ومؤسسة GHF الجديدة. انعكس هذا فقدان الثقة أيضًا في أحد الاجتماعات السرية مع GHF التي عقدتها بعض وكالات الإغاثة الدولية لمحاولة تنسيق تدخلاتها بعيدًا عن الإعلام، الاجتماع نظّمته سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، دوروثي شيا، وحضره رئيس مجلس إدارة مؤسسة غزة الإنسانية (GHF) جونّي مور، إلى جانب عدد من الدبلوماسيين الأمريكيين ومسؤولين من برنامج الغذاء العالمي، اليونيسيف، وكالة الهجرة التابعة للأمم المتحدة (IOM)، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC)، ومنظمة InterAction. واتفقت الجهات المشاركة على عدم الإدلاء بتصريحات عامة،وهو ما أثار انتقادات واسعة من المجتمع المدني المحلي ومنظمات حقوق الإنسان الدولية، معتبرين أن هذه الاجتماعات تمثل تراجعًا عن المبادئ الأساسية للحياد والشفافية[21].

2. على الصعيد الشعبي والعائلي

على الصعيد الشعبي والعائلي، اضطر الغزيون لإعادة ابتكار استراتيجياتهم في مواجهة المراكز الجديدة لتوزيع المساعدات، التي تقع غالبًا في مناطق نائية ويصعب الوصول إليها من قبل كبار السن وذوي الإعاقة. أعادت العائلات تفعيل شبكات التضامن التقليدية، حيث تم تقاسم المواد الغذائية الأساسية مثل الطحين والخبز، والاعتماد على روابط القرابة الممتدة لضمان حصول الأفراد على الاحتياجات الأساسية.

[19] مكالمة هاتفية مع أ صالح الأسطل مدير جمعية الفجر الشبابي الفلسطيني

[20] https://msf.org.uk/article/msf-gaza-report-not-aid-orchestrated-killing

[21] https://www.thenewhumanitarian.org/news/2025/08/08/international-aid-agencies-hold-secret-collaboration-meeting-gaza-humanitarian?utm_content=buffer1bd3c&utm_medium=social&utm_source=linkedin.com&utm_campaign=buffer

لكن في المقابل، ظهرت ممارسات سلبية كـ بيع المساعدات في السوق السوداء باسعار باهظة وهو ما فاقم المجاعة بعض العصابات والشبكات التجارية استولت على جزء من المساعدات المخصصة للمستضعفين، وباعتها بأسعار باهظة لا يستطيع معظم السكان تحملها، مثل بيع كيلوجرام الطحين بسعر 60 دولارًا، والعدس بسعر 35 دولارًا[22].

في بعض الحالات، حاولت مجموعات محلية فرض سيطرة مؤقتة على الأسواق لمنع بيع المساعدات، لكن هذا الإجراء أدى إلى تفاقم المجاعة وحرمان العائلات من الغذاء الأساسي الذي ورغم ارتفاع سعره كانت بعض العائلات المقتدرة تتمكن من شراءه.

ظهرت ايضاً ممارسات محفوفة بالمخاطر، إذ اضطرت بعض الأسر إلى متابعة الشاحنات القادمة عبر المعابر التي تسيطر عليها إسرائيل، مثل زيكيم وكيسوفيم، ومحاولة انتزاع طرود الغذاء بأنفسهم، في تجربة محفوفة بالمخاطر تعكس فقدان الوكالة الفردية أمام هيمنة المراكز المسلحة. كما لجأت بعض العائلات إلى بيع جزء من المساعدات.

قصص فردية مثل تجربة عبير صبح، التي اضطرت للذهاب شخصيًا إلى معبر زيكيم للحصول على طرود الغذاء، توضح البعد الإنساني لهذه الاستراتيجيات. حاولت عبير الحصول على طرود الغذاء بنفسها أو عبر استجداء المساعدة من من تمكنوا من الوصول إلى الشاحنات، وفي حال فشلها، أرسلت أطفالها للتوسل إلى الجيران أو البحث في الشوارع المدمرة عن أي طعام يمكن استخدامه لإعداد وجبات بسيطة لعائلتها. هذه التجارب تعكس قدرة الأفراد على التكيف رغم فقدان الكرامة وارتفاع المخاطر، لكنها في الوقت نفسه تكشف تأثير الظروف على التماسك الاجتماعي والوكالة الفردية.

3. على الصعيد الفردي

على الصعيد الفردي، تطوّر لدى الكثير من الشباب الغزيين، خصوصًا من جيل الـ Z، سلوكيات تكيفية محفوفة بالمخاطر نتيجة ظروف التوزيع العنيفة والخطرة. فقد أصبح التوجه إلى مراكز التوزيع الكبرى، رغم المخاطر الأمنية، يُنظر إليه أحيانًا كنوع من "البطولة" التي تُظهر القدرة على تحدي الخطر وتأمين لقمة العيش للأسرة. هذه السلوكيات لم تعد مجرد وسيلة للبقاء، بل تحولت إلىمعيار اجتماعي يُقدّر الجرأة والسرعة في الاستحواذ على المساعدات.

[22] https://apnews.com/article/israel-palestinians-hamas-war-aid-un-ghf-567c5bffd5d7ae4cc54ea0816a159f8f

يمكن قراءة هذه التحولات أيضًا عبر منشورات الشباب على منصات التواصل الاجتماعي، حيث يوثق البعض تجاربه في مقاطع فيديو قصيرة على تيك توك أو إنستغرام، ويشاركها كنوع من إثبات الذات أو لفت الانتباه إلى معاناته. هذه الممارسات الرقمية لا تعكس فقط محاولة التعبير عن الذات، بل تكشف كذلك عن تشكّل "ثقافة البقاء للأقوى" في ظل غياب الأمان الجماعي وغياب قنوات المشاركة الفعلية في إدارة المساعدات.

في الوقت نفسه، دفع نقص المساعدات وارتفاع مستويات الفقر إلى ظهور مهارات فردية غير رسمية، مثل التفاوض مع من نجحوا في الحصول على طرود، أو التوسل لمشاركة ما لديهم، أو المخاطرة المباشرة للحصول على الغذاء. هذه السلوكيات الفردية، رغم فاعليتها المؤقتة، تعكس بشكل صارخ فقدان الكرامة والقدرة على الفعل الذاتي أمام واقع التوزيع العنيف، كما تُظهر تأثير الأزمة على قيم التماسك الاجتماعي داخل المجتمع المحلي.

التوصيات

استنادًا إلى ما سبق من تحليل حول أزمة توزيع المساعدات في غزة، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات العملية والسياساتية التي تستهدف تعزيز الكرامة الإنسانية، واستعادة الوكالة الفردية، وتعزيز التماسك الاجتماعي:

1. **تعزيز الرقابة الدولية والإشراف المستقل:**

من الضروري إعادة إشراف الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الدولية على توزيع المساعدات، لضمان حياد العملية وعدم استخدامها لأهداف سياسية أو عسكرية. ينبغي أن تشمل هذه الرقابة استخدام آليات متابعة واضحة، وتوثيق الانتهاكات، والتأكد من وصول المساعدات إلى الفئات الأكثر حاجة، بعيدًا عن أي تدخل من فصائل مسلحة أو قوى احتلالية.

2. **تطوير شبكات محلية مرنة ومستدامة:**

دعم منظمات المجتمع المدني الفلسطينية في إنشاء مطابخ مجتمعية، ومراكز توزيع بديلة، وشبكات تعاون عائلية، بما يعزز قدرة المجتمع على مواجهة الأزمات دون فقدان الكرامة أو الاعتماد الكامل على آليات تحت سيطرة قوى خارجية.

3. **ضمان الوصول الشامل للفئات الضعيفة:**

يجب تصميم برامج توزيع تراعي احتياجات كبار السن وذوي الإعاقة والنساء والأطفال، بما في ذلك توفير نقاط توزيع قريبة ومحمية، وخدمات نقل إذا لزم الأمر، لتقليل المخاطر الجسدية وتحقيق العدالة في الوصول إلى الموارد الأساسية.

4. **تعزيز الشفافية وبناء الثقة:**

على المنظمات الدولية والمحلية العمل على توثيق تجارب المستفيدين والشهادات الميدانية، وإشراك المجتمع المحلي في تصميم آليات التوزيع، لضمان أن يشعر السكان بأن لديهم دورًا في اتخاذ القرارات وتحقيق الوكالة الذاتية.

5. **التركيز على التعليم والتوعية:**

نشر برامج توعوية داخل المجتمع حول الاستخدام السليم للمساعدات، مكافحة الاستغلال في السوق السوداء، وتشجيع التضامن الاجتماعي كوسيلة للحفاظ على التماسك الأسري والمجتمعي، بدل من الانقسام والهرمية الناتجة عن الصراع على الموارد.

6. **التدخل متعدد المستويات:**

ينبغي أن تراعي الاستراتيجيات المستقبلية البعد المتكامل للأزمة، بحيث تشمل التدخلات على المستويين المؤسسي والفردي، مع التركيز على حماية الأفراد من المخاطر، ودعم الأسر، وتمكين الشباب من اتخاذ قرارات آمنة ومسؤولة تعزز وكالتهم دون تعريض حياتهم للخطر.